الفصل الثاني

الدراسات السابقة
حول
مشاركة المرأة في القرارات الأسرية
تحليل نقدي

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولاً : الاتجاهات العامة للدراسات السابقة.

ثانياً : نماذج للدراسات السابقة.

ثالثاً : تحليل نقدي للدراسات السابقة.

رابعاً : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

تعدُّ الدراسات السابقة مصدراً مهماً للمساعدة في تحديد المشكلة واستخلاص الفروض، وفي تكون إطار تصوري عام لموضوع الدراسة، وبناء على هذا الأساس كان لا بد من الرجوع لمجموعة من الدراسات التي تناولت قضية المرأة من حيث تعليمها، وعملها، والتغيرات التي مرّت بها في حياتها في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه ؛ وذلك للتعرف على تأثير هذه المتغيرات على شخصية المرأة ومكانتها، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرارات سواء فيما يتعلق بذاتها أو ما يتعلق بأبنائها .

وخروج المرأة للعمل، ودورها في تنمية المجتمع، أصبح من الأدوار الرئيسة التي تؤثر على نمو المجتمع وتطوره، وبالإضافة إلى دورها خارج المنزل هناك أدوارها المختلفة التي تؤديها كل يوم، فهي الزوجة والأم والمدبرة لأمور المنزل، وموضوع خروج المرأة للعمل من الموضوعات التي كثرت حولها الآراء والاتجاهات، فهناك من يعارض عمل المرأة خارج منزلها، ويرى أن وظيفتها التي خلقت من أجلها هي تدبير شؤون بيتها والاهتمام برعاية أطفالها وزوجها، وهناك من يؤيده، ويرى أن العمل يفتح للمرأة مجالات عديدة لا تتعارض مع أدوارها داخل المنزل، وذلك من منطلق أن المرأة تمثل نصف المجتمع، ولذا تقع عليها مسؤولية الإسهام في تنمية المجتمع من خلال أداء عملها خارج المنزل، فالتنمية والتغيرات التي يمرّ بها المجتمع تتطلب إسهام الأيدي العاملة لكلا الجنسين .

ومنذ أن خرجت المرأة للعمل تعرضت لها كثير من الدراسات التي سنعرض لها؛ لاستخلاص أهم القضايا والفرضيات التي تمت معالجتها، وسنلقي الضوء على أهم الدراسات الميدانية التي تناولت قضية المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات سواء بشكل عام، أو بشكل جزئي، وذلك على مستوى الحياة الأسرية، أو على مستوى المجتمع، وذلك من خلال عرض الاتجاهات العامة لهذه الدراسات، وأهم ما

ركزت عليه، ويتبع ذلك محاولة لعرض نماذج لهذه الدراسات بشكل أكثر تفصيلاً، بحيث يتم توضيح الموضوعات والقضايا، وأهم الإجراءات المنهجية، وأبرز النتائج . ثم نختم ذلك بمحاولة تقويم لكل دراسة، وفي النهاية أجرينا تحليلاً نقديّاً لهذه الدراسات، وإعطاء صورة عامة عن أهم الأفكار والقضايا البارزة في هذا الفصل، سواء من ناحية الموضوعات، أو الإجراءات المنهجية، أو النتائج .

أولاً : الاتجاهات العامة للدراسات السابقة :

بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرأة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات سواء على النطاق الأسري، أو على مستوى المجتمع ككل، اتضح أن هذه الدراسات الميدانية قد صدرت في سنوات مختلفة، حيث إن بعضها ينتمي إلى مرحلة الثمانينيات، وقلة منها إلى مرحلة التسعينيات، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت بعض هذه الدراسات بدراسة واقع المرأة ووضعها، وتعليمها، وعملها في المجتمع السعودي، بينما تناول بعضها الآخر المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات في مجتمعات خليجية وعربية أخرى، وبشكل عام تناولت أغلب هذه الدراسات مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بوصفها جزءاً من موضوعات الدراسات الرئيسة، حيث كان محور تركيز هذه الدراسات على التغيرات والتطورات السريعة التي مرت بها هذه المجتمعات، وأثرت من ثم على وضع المرأة ومكانتها والنظرة إليها .

وبناءً على الاتجاهات العامة لهذه الدراسات، فقد صُنِّفَتْ إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول تناول مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في نطاق بعض المجالات الأسرية، وذلك من منطلق التغيرات التي مرت بها المجتمعات، والتي أثرت على المرأة والنظرة إليها بشكل إيجابي، ومن ثم إفساح المجال لها؛ للمشاركة في اتخاذ بعض القرارات .

بينما اهتم الاتجاه الثاني ومن ثم بالتركيز على تأثير متغير التعليم والعمل بصفتهما متغيرين أساسيين، ساعدا في انطلاق المرأة ونضج شخصيتها، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

أما دراسات مشاركة المرأة في المجتمع عموماً، فقد اهتمت بدراسة العوامل والعقبات التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة في قطاعات المجتمع كافة، ومن ثم التوصية بضرورة توسيع مجالات عمل المرأة وتنويعها، وذلك من خلال إستراتيجية طويلة المدى بدلاً من الحلول المؤقتة، وهذا يمثل الاتجاه الثالث .

واتفقت أغلبية هذه الدراسات على أنه بالرغم من تزايد أعداد الخريجات في المجتمع السعودي، والمجتمع الخليجي عموماً،فإنه مازال إسهام المرأة في القوى العاملة ضئيلة، وإن ذلك راجع لعدة عوامل مجتمعية وتربوية، وعلى العموم تُعدّ هذه الدراسات مرجعاً لرصد التغيرات التي مرت بها المجتمعات الخليجية، ومن بينها المجتمع السعودي، حيث إن بعضها ركز على الدراسة النظرية؛ لفهم آثار التغير الاجتماعي، ولتحليل العلاقات بين الأفراد على مستوى الحياة اليومية، وبينهم وبين المجتمع عامة، وربط ذلك بالتغيرات العالمية.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات، أصبح لدينا تصور لدراستنا الحالية من حيث نوع المنهج الذي سيستخدم، وحجم العينة ونوعيتها .

ثانياً : نماذج للدراسات السابقة :

كما سبق أن ذكرنا، فإن الدراسات السابقة تتباين من حيث معالجتها لموضوع المرأة وتحديد مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات، إضافة إلى اختلافها من حيث كونها دراسات نظرية أو ميدانية، وقد حاولت هذه الدراسات معالجة موضوع المرأة من خلفيات ورؤى مختلفة، إلا أنها جميعاً كانت تهدف إلى التعرف على مدى تأثر مكانة المرأة ونظرة المجتمع لها بالتغيرات السريعة التي مرت بها المجتمعات في مختلف القطاعات .

وسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع المرأة، وتأثر مكانتها وشخصيتها بالتغيرات التي مرت بها مجتمعاتها، ومدى مشاركتها في

اتخاذ القرارات الأسرية على أساس هذه التغيرات، وقد تم تقسيم الدراسات حسب الموضوع إلى ثلاثة اتجاهات هي :

١- الاتجاه المتعلق بمشاركة المرأة في بعض القرارات الأسرية .

٢- الاتجاه المتعلق بتأثير متغيرات العمل والتعليم على المشاركة .

٣- الاتجاه المتعلق بمشاركة المرأة في المجتمع عموماً .

ونستعرض في إطار كل محور مجموعة من الدراسات المختارة على النطاق المحلي أو العربي أو العالمي، هذا مع ملاحظة أن أيّاً من هذه الدراسات لم يتناول دراسة تأثير العمل على مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، وسنحاول تحليل هذه الدراسة بالاستناد إلى الأبعاد الرئيسة الآتية :

١- الموضوع والقضايا .

٢- الإجراءات المنهجية والعينة .

٣- أهم النتائج .

٤- تقويم الدراسة .

(أ) الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في بعض القرارات الأسرية :

اهتمت بعض هذه الدراسات بدراسة واقع المرأة، ووضعها في المجتمع السعودي، بينما تناول بعضها الآخر المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات، وصراع الأدوار لديها نتيجة المشاركة في المجتمع عامة، وذلك في مجتمعات خليجية وعربية أخرى، وبشكل عام تناولت أغلب هذه الدراسات مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بوصفها جزءاً من موضوعات الدراسة الرئيسة، حيث كان محور تركيز هذه الدراسات على

التغيرات والتطورات السريعة التي مرت بها هذه المجتمعات، وأثرت ومن ثم على وضع المرأة ومكانتها والنظرة إليها، وسوف نعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع مشاركة المرأة في بعض القرارات :

(١) دراسة حصة المالك بعنوان : " دور الزوجة السعودية في اتخاذ بعض القرارات في إدارة المنزل في مدينة الرياض " عام ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م :

هدفت هذه الدراسة بصفة عامة إلى التعرف على دور الزوجة السعودية في اتخاذ بعض القرارات المتصلة بإدارة شؤون الأسرة، وبعض الأنشطة الحياتية الأخرى، كذلك تأثير بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية على دورها في اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة شؤون الأسرة ومناشط الحياة الأخرى، وحاولنا التعرف – أيضاً – على أثر بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية للزوجة على دورها في اتخاذ القرارات، وقد تمثلت القرارات التي درسناها في المجالات الاجتماعية وشؤون حياتية أخرى كمجالات السفر للخارج، واستقدام العمالة، وتبادل الزيارات العائلية .

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واشتملت عينة البحث على فئتين: الأولى تمثلت في اختيار ثلاث بلديات، هي منفوحة والملز والروضة، على أساس أنها تمثل نوعاً من الاستمرارية من حيث القدم والحداثة، وتمثلت الثانية في اختيار عينة عشوائية باتباع الأسلوب التتابعي من البلديات الثلاث، حيث بلغت (١٥٠) أسرة، وقد اقتصرنا على الاتصال بالزوجات . وبالنسبة لأدوات الدراسة قد كانت الاستبانة التي طبقت بالمقابلة الشخصية هي الأداة التي استخدمت لجمع البيانات المطلوبة، وقد استعنا الباحثة بعدد من الأساليب الإحصائية، لوصف البيانات وتحليلها، وهي التوزيع التكراري، والنسبة المئوية، والمتوسط الحسابي .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المستوى التعليمي للأزواج، وأعمار المبحوثات ودخلهن، وطبيعة مصادر دخلهن، وبين دور الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية .

- وجود علاقة ارتباطية طردية بين خروج المبحوثات للعمل، وبين مشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية .

- وجود علاقات ارتباطية عكسية بين أعمار أزواج المبحوثات، وعدد مرات زواجهم، ومهن أبناء المبحوثات وبين مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية.

- وجود علاقة ارتباطية عكسية بين عدد سنوات إقامة أزواج المبحوثات من غير أهل الرياض، وعدد أبناء المبحوثات، وعدد الذكور، والمستوى التعليمي للأبناء وأعمارهم، وبين مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية .

- **وفي محاولة لتقويم الدراسة، نلاحظ ما يلي :**

- إن هذه الدراسة تُعدّ من الدراسات الرائدة في هذا المجال، ومن ثم أصبحت مرجعاً للدراسات التي أعقبتها في المجال نفسه .

- طرحت الباحثة (٢٦) توقعاً بحثياً، ومما يؤخذ على هذه الدراسة كثرة الفروض التي طرحت للاختبار، إذ إنه من المتعارف عليه منهجياً، أنه كلما كانت الفروض محددة، كلما كانت الدراسة أكثر علمية .

- صغر حجم عينة الدراسة، مما يجعل من الصعوبة تعميم نتائجها .

- ارتباط موضوع هذه الدراسة بموضوع الدراسة الحالية، وهو دراسة مدى مشاركة المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، مع اختلاف الدراسة الحالية

بتركيزها على متغير العمل ودراسة مدى تأثيره على مدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات .

- أمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في صياغة جزء من تساؤلات الدراسة الحالية .

(٢) دراسة ليلى عجيمي، بعنوان : " دور الزوجة السعودية المكية في اتخاذ القرارات تجاه اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها " عام ١٩٨٩م :

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مكانة الزوجة السعودية الراهنة في عملية التخطيط، واتخاذ القرارات التي تعدُّ جوهر العملية الإدارية للحياة الأسرية " إدارة المنزل " ومؤشراً موضوعياً لما يمكن أن تقوم به من أدوار للنهوض بمستوى الأسرة، ومن ثم المجتمع . وقد افترضت الباحثة عدة افتراضات تتعلق بذلك، تشير في مجموعها إلى وجود علاقة بين دخل الأسرة وبين بند الإنفاق على الملابس ومكملاتها، وأن قدرة الزوجة تختلف في اتخاذ القرارات فيما يتعلق باختيار الملابس باختلاف كون الزوجة عاملة أو غير العاملة، وأيضاً تختلف قدرة الزوجة في هذا الصدد باختلاف مستوى التعليم .

وتعدُّ هذه الدراسة من الدراسات التجريبية، إذ استخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة، وقد بلغ حجم العينة (١٠٠) زوجة سعودية، تم اختيارهن بالتساوي من الزوجات العاملات وغير العاملات، مع مراعاة وجود تباين في مستواهن التعليمي وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية . وقد استخدمنا عدداً من الأدوات لجمع البيانات، كالاستمارة التي صُمِّمَتْ بعد الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع نفسه، بالإضافة إلى التسجيل الصوتي للمقابلة بالنسبة للعينة محدودة التعليم .

وقد توصلنا إلى عدد من النتائج من أهمها :

- إن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى ارتفاع البند المخصص للإنفاق على ملابس الأسرة ومكملاتها .

- إن للزوجة السعودية دوراً في اتخاذ قرارات تخطيط ميزانية ملابس الأسرة ومكملاتها ، وفي تنفيذها .

- إن قدرة الزوجة السعودية على اتخاذ القرارات فيما يتعلق باختيار ملابس الأسرة ومكملاتها تختلف باختلاف مستوى التعليم .

- وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة، نلاحظ ما يلي :

- إن اختيار موضوع هذه الدراسة يشكل مرحلة متقدمة جداً في هذا المجال، إذ إن عنوانها واضح ومحدد، إذ حُدِّد مجال واحد من المجالات الأسرية بالنسبة لاتخاذ القرار، وهو اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها .

- يؤخذ على هذه الدراسة صغر عينتها ؛ لذا فإنه من الصعب تعميم نتائجها خارج نطاق هذا البحث .

- إن صياغة بعض الفروض لا معنى له، ومنها على سبيل المثال الفرض الأول(*). الفرض الثاني(**). حيث إنه بالتأكيد في كل أسرة الدور الأساسي للزوجة في اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها .

- استفادة الدراسة الحالية من نتائج هذه الدراسة في صياغة بعض الفروض.

(٣) دراسة عالية بنت محمد العتيبي، بعنوان : " المحددات التنظيمية للقرار المهني للفتاة السعودية " عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م :

طبقت هذه الدراسة على طالبات جامعة الملك عبد العزيز، وبعض الموظفات في

مدينة جدة، ودار موضوعها حول تحديد العوامل التي تؤدي دوراً مؤثراً في تحديد الخيارات المهنية للطالبات السعوديات في الجامعات السعودية، من هذه العوامل ما هو نفسي، ومنها ما هو تنظيمي، حيث تدور هذه العوامل حول عامل التربية، والتعاليم الشرعية، والقيود الاجتماعية، والتطلعات لمتطلبات سوق العمل، حيث تؤدي كل هذه العوامل دوراً في توجيه الطالبة نحو اختيار مهنة معينة في الجامعة، فمن الواضح أنه من خلال تحليل هذه الاتجاهات التي تؤدي دوراً في تحديد الخيار المهني للفتاة السعودية يمكن التعرف على محددات قرارات الخيار المهني للفتاة السعودية .

وقد طُرِحَ السؤال الرئيس حول مدى تأثير المحددات التنظيمية على قرار الخيار المهني للطالبة السعودية، وعلى توزيع المصادر البشرية على المهن المختلفة، ومن هذا السؤال الرئيس طُرِحت عدة تساؤلات فرعية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة الباحثة بمنهج التحليل الوصفي بشكل رئيس، بالإضافة إلى ذلك استُخدم أسلوبان في التحليل الإحصائي لتحليل أثر المحددات التنظيمية في قرار الخيار المهني للفتاة السعودية، وهما: التحليل العاملي وتحليل التمايز . ولجمع البيانات اعتُمِدَ على أداتين: الأولى استبانة خاصة لقياس المحددات التنظيمية للطالبات، والثانية استبانة خاصة لقياس المحددات التنظيمية للعاملات، وضمت الاستبانة الأولى (٧٦) متغيراً، وكانت عينة الدراسة عينة عنقودية عشوائية من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة من مختلف التخصصات . حيث بلغ حجم العينة (٤٧٥) طالبة . أما بالنسبة للموظفات فقد تم توزيع (١٥٠) استبانة على موظفات تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المنتظمة من قطاعات مختلفة، منها الرئاسة العامة لتعليم البنات، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجامعة الملك عبد العزيز، وكان الهدف هو التعرف على تأثير عدد من العوامل في اختيار المهنة بالنسبة للعاملات السعوديات، وبلغ العائد من الاستبانات (١٠٠) إستبانة .

وقد تمَّ التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها ما يلي :

- إن عملية اتخاذ القرار المهني ليست عملية نفسية فقط، كما يظن البعض، وإنما عملية تتم في إطار القيود والضغوط التنظيمية .

- إن عملية اتخاذ القرار المهني عملية عقلانية ونفسية، وهي تتأثر بالأسرة والمدرسة والمجتمع والظروف المحيطة ككل، وسياسة المؤسسات وتوزيع المعلومات .

- إن العوامل المؤثرة في عملية القرار المهني لا تخرج عن كونها عملية تنظيمية تشمل المؤثرات السرية، والمؤثرات المؤسسية مثل الإدارة والإرشاد الأكاديمي وهيئة التدريس وغيرها، كذلك المؤثرات المهنية التي تتعلق بفرص العمل المتاحة، والمؤثرات الاجتماعية التي تتعلق بالصديقات والجيران والأقارب، والمؤثرات التي تتعلق بتوافر المعلومات .

- إن عملية اتخاذ القرار المهني بالنسبة للفرد ذكراً أم أنثى هي عملية مستمرة تبدأ من مراحل العمل المبكرة، وقد لا تنتهي عند التخصص في الجامعة .

- وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة نجد ما يلي :

- إن موضوع هذه الدراسة من الموضوعات الملحة التي يجب إعادة طرحها، خصوصاً في الحقبة الحالية التي يمر بها المجتمع السعودي .

- في مناقشة العوامل التي تؤثر في عملية قرار الخيار المهني للفتاة السعودية، لم يتم التركيز بشكل كاف على التربية والقيم التي تربى عليها الفتاة منذ الصغر، ونظرة المجتمع لدور المرأة وتهيئتها لهذا الدور منذ الصغر، إذ نجدها تؤهل وتعد لتكون بالدرجة الأولى زوجة وأمًّا وربة منزل، ومن ثم ستكون نظرة الفتاة لدورها في المجتمع متماشياً مع ما قُدِّر لها.

- استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة بالاطلاع على النتائج والإجراءات المنهجية المتبعة فيها ؛ لصياغة الإجراءات المنهجية للدراسة الحالية .

(ب) الدراسات المتعلقة بالتعليم والعمل وأثرهما في شخصية المرأة :

أدت متغيرات التعليم والعمل دوراً أساسياً في تأهيل المرأة ودفعها للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك على أساس أن متغير التعليم من شأنه أن يعمل على تطوير المستوى العقلي للمرأة ويزودها بالمعارف التي تساعدها على إصدار أو اتخاذ القرار الرشيد، إضافة إلى أن العمل يُعدّ من المتغيرات التي منحت المرأة استقلاليتها، فمن ناحية ساعد التعليم على تأكيد استقلال المرأة؛ لكونه قد أتاح لها الفرصة للعمل، والخروج خارج بيئتها الأسرية، وأيضاً لأن عمل المرأة خارج الأسرة سوف يوفر لها دخلاً ماديًّا يلغي تبعيتها الاقتصادية للزوج، بل إن ذلك من الممكن أن يؤسس وضعاً تشارك فيه المرأة بصورة فاعلة في دخل الأسرة الأمر الذي يوفر لها شرعية المشاركة في إصدار كثير من القرارات الأسرية . وسوف نعرض فيما يلي لبعض الدراسات التي تعالج بعضاً من هذه القضايا :

(٤) دراسة تماضر زهري حسون، بعنوان : " تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي " عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م :

تناول موضوع هذه الدراسة المرأة العاملة، المرأة في المدينة التي تتمتع بحد أدنى من التعليم وصولاً إلى المستويات الجامعية، وما بعد ذلك، والتي تنتمي بشكل عام إلى الطبقة المتوسطة والعليا، حيث ترى الباحثة أن الأسرة العربية التي تتنازعها أطر مرجعية متعددة ومتنوعة، تركت بصمات واضحة على الأسرة، وعلى نوعية القيم والعلاقات القائمة بين أفرادها، وحددت لكل من الرجل والمرأة دوره التقليدي المعروف . وعندما خرجت المرأة للعمل، تخطَّت هذا الدور المرسوم، وعدلت كذلك دور الرجل . والهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في التعرف على الآثار التي يتركها خروج المرأة للعمل على الأطفال والزوج، وقد طرحت في دراستها الفروض الآتية :

١- ترى المرأة بدخولها لسوق العمل تحقيقاً لأمنها وأمن أسرتها الاقتصادي، وتغييراً لدورها ومكانتها الاجتماعية نحو الأفضل، وتحقيقاً للذات، وشغلاً لأوقات الفراغ.

٢- إن خروج المرأة للعمل يصطدم بالدور التقليدي المرسوم لها، مما يسبب عندها " صراع الأدوار " .

٣- أدى عمل المرأة خارج المنزل إلى تغيير في أنماط العلاقات الإنسانية التقليدية السائدة في الأسرة، وغيَّر من ثم من القيم التي تسند إليها هذه العلاقات.

٤- رفع دخول المرأة لسوق العمل من كفاءة الأسرة في أداء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء .

٥- يفترض أن خروج المرأة للعمل قد ساعد على زيادة الخلافات الزوجية .

ولاختيار مجموعة الفروض السابقة، تبنت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية . فاستخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واعتمدتُ على عدة وسائل للحصول على المعلومات، كالمقابلة الشخصية، والملاحظة، لكن الاستمارة كانت هي الأسلوب الأساسي في جمع البيانات المطلوبة . وربطت الباحثة الاستمارة بوحدة التحليل، لذلك صاغت ثلاث استمارات أساسية، ترتبط الاستمارة الأولى بالمرأة العاملة، أما الاستمارة الثانية فوجهت لأبناء السيدات العاملات ممن تجاوزت أعمارهن الثانية عشرة، والاستمارة الثالثة وجهت لأزواج النساء العاملات . وقد تم اختيار عينة البحث بالاعتماد على الطريقة العشوائية، واختيرت حالات تمثل المرأة العاملة في المجتمع العربي .وشملت عينة البحث (١٥٧) سيدة عربية عاملة، وجميعهن متزوجات ولهن أبناء، كذلك ضمت عينة البحث (١٥١) رجلاً، وهم أزواج لهؤلاء السيدات، و(١٦٨) شابًّا أو شابة . وجميع أفراد العينة اختيروا عشوائياً من ثلاثة أقطار عربية هي : المملكة العربية السعودية، والجماهيرية

العربية الليبية، والمملكة المغربية، وذلك من منطلق أن تلك الأقطار الثلاثة تمثل واقع المجتمع العربي من ناحية عمل المرأة . فالمملكة العربية السعودية تُعدّ من الدول العربية التي تنخفض فيها معدلات عمل المرأة، بينما تحتل معدلات عمل المرأة في الجماهيرية الليبية موقعاً وسطاً، أما المغرب العربي فيُعدّ من الأقطار العربية التي يرتفع فيها معدل عمل المرأة بالنسبة لبقية الأقطار العربية الأخرى . وقد اعتمدت الدراسة في تحليل المعطيات على ضوء الجداول التكرارية أو الترابطية.

ومن أبرز ما توصلت إليه الباحثة بخصوص عمل المرأة والعلاقات الأسرية ما يلي :

١- عمل المرأة وتحديد حجم الأسرة : إن المرأة العاملة تميل إلى تحجيم عدد أفراد أسرتها، حيث بلغ متوسط أطفالها (٣) أطفال، وهذا دلالة واضحة على أن النساء العاملات واعيات كل الوعي بمسؤولياتهن تجاه أطفالهن، وبضرورة توفير المستوى المعيشي والتربوي اللائق بحق الطفولة .

٢- عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية : كشفت النتائج عن الدور الفاعل للأم العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فقد وجد أن (٦٢ ٪) من أبناء العاملات تعوَّدوا مناقشة والديهم فيما يقرؤون أو يسمعون في وسائل الإعلام، وأن (٧٣ ٪) منهم يحرصون على مناقشة مشكلاتهم الخاصة مع أحد الوالدين أو كليهما .

٣- عمل المرأة والعلاقة بين الزوجين : أظهرت النتائج أن المرأة العربية العاملة تتميز بالاعتماد على النفس، والثقة بالذات وتحمل المسؤولية، وأن علاقة المرأة العاملة تحولت من علاقة تبعية واتكال إلى أخرى قائمة على أساس المحبة والمشاركة والتعاون والاحترام المتبادل.

وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة نرى أنها من الدراسات الجادة لمسألة عمل

المرأة وانعكاساته على الأسرة . ولقد أجادت الباحثة في عرضها للدراسات المتعلقة بموضوع عمل المرأة من الناحية التحليلية .

كذلك شملت الدراسة جوانب تحليلية متعددة، ليس فقط عن المرأة العاملة، ولكن أيضاً قدمت معلومات مماثلة تقريباً عن الأزواج والأبناء، مما أضفى بعداً علميًّا لمعرفة مدى تأثير تلك الأوضاع على بعض جوانب عمل المرأة من حيث دوافعه والمشكلات التي يمكن أن تنتج عنه، وأثرها على تماسك الأسرة .

(٥) دراسة فريال بهجت عزيز، بعنوان : " عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة : دراسة اجتماعية ميدانية على النساء العاملات وغير العاملات في مدينة بغداد " عام ١٩٨١م :

تناول موضوع الدراسة ظاهرة خروج المرأة للعمل، وخاصة الأم، حيث لم يمنعها عملها من أداء أدوارها الرئيسة في الأسرة زوجةً، وأمًّا، وربة بيت، بل أضافت دوراً جديداً لهذه الأدوار، وهو دور المرأة العاملة . وقد أحدث هذا الدور تغيرات اجتماعية، واقتصادية، ونفسية على سلوك المرأة العاملة، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في مجال العمل، وأثر ذلك على دورها الاجتماعي في مجال علاقاتها الاجتماعية، وأدوارها في الأسرة، بوصفها زوجة وأمًّا وربة بيت . وقد طرحت الدراسة الفروض الآتية :

١- عمل المرأة خارج البيت غالباً ما يكون سبباً في رفع مكانتها الاجتماعية .

٢- تتميز المرأة العاملة بكونها أكثر تفاهماً مع زوجها من المرأة غير العاملة .

٣- تميل المرأة غير العاملة إلى زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة تفوق نسبة المرأة العاملة.

٤- يقلّ نصيب المرأة العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية الموجهة نحو أطفالها.

٥- تميل المرأة العاملة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة بنسبة تفوق بها المرأة غير العاملة .

وقد تبنَّت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية، حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وبما أن الدراسة تجريبية، فقد استخدمت الباحثة مجموعتين: إحداهما تجريبية، تم اختيارها من النساء العاملات بعدد (١٥٠) امرأة عاملة، و(١٥٠) امرأة غير عاملة (مجموعة ضابطة) . وقد راعت الباحثة أن تكون المجموعتان متعادلتين في المتغيرات المهمة كافة، ما عدا متغيراً واحداً، وهو متغير العمل في المجموعة التجريبية، حيث راعت الباحثة أن تكون المجموعتان متشابهتين في السن، والحالة التعليمية، والحالة الزواجية، والدخل .

وقد اختِيرت العينة بطريقة عشوائية، واستُخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، كالاستمارة، والملاحظة، ولتحليل البيانات إحصائياً تم استخدام الجداول البسيطة والمركبة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي :

- إن الزوجات العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية من غير العاملات .
- ارتفاع نسبة موافقة أزواج العاملات لزوجاتهم بالعمل، بعكس أزواج غير العاملات الذين لا يفضلون أن تعمل زوجاتهم خارج البيت .
- ينظر المجتمع للمرأة العاملة على أنها أفضل من المرأة غير العاملة .
- التفاهم بين المرأة العاملة وزوجها أكثر من غير العاملة مع زوجها .
- المرأة العاملة تميل إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة بنسبة المرأة غير العاملة .

وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة يمكن القول: إنها محاولة جادة من قبل الباحثة لدراسة هذا الموضوع، وخصوصاً أن هذه الدراسة أجريت في وقت مبكر، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تستند إلى إطار نظري لتحليل التغير الذي طرأ على أدوار المرأة وتفسيره وعلاقتها الأسرية والعامة، خاصة أن علم الاجتماع زاخر بتراث نظري حول الأسرة، وحول تفسير السلوك الأسري .

(٦) دراسة هند القاسمي، بعنوان : " المرأة في الإمارات : تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار " عام ١٩٩٣م :

ركزت هذه الدراسة على موضوع التحولات التي مرت بها المجتمعات الخليجية عامة، والمجتمع الإماراتي خاصة في المجالات كافة: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتأثير هذه التحولات على وضع المرأة ومكانتها في الأسرة والنظرة إليها . إن خروج المرأة للتعليم والعمل تحت تأثير متطلبات التنمية والوعي بأهمية مشاركتها في هذا الشأن أدى إلى تغير في شخصيتها، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة بحقوقها، ومن ثم لا بد من توقع تغيرات مصاحبة لذلك من حيث مشاركتها مثلاً في اتخاذ القرار داخل أسرتها؛ لذلك طرحت الباحثة تساؤلات لتحقيق أهداف الدراسة تتعلق بأوضاع المرأة في مجتمع الإمارات قبل ظهور النفط، وأخرى تتعلق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التغير في أوضاع المرأة، إضافة إلى إبراز تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على مشاركة المرأة الإماراتية في اتخاذ القرار .

وتُعدّ هذه الدراسة من الدراسات التجريبية، حيث استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، ومنهج دراسة الحالة، وقد جُمعت البيانات بواسطة الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، ثم أجرت الباحثة عدداً من الأساليب الإحصائية كالجداول التكرارية، والعلاقات الارتباطية، وقد شملت العينة مجموعتين الأولى (تجريبية) اختيرت بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، وقد تم

الحصول على كشوف المبحوثات المتعلمات العاملات من الخدمة المدنية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (٩٨) أما العينة الثانية (الضابطة) فكان عددها (٩٨) غير متعلمة وغير عاملة، وقد اختِيرَت بطريقة العينة المنتشرة أو المتكاثرة ؛ لعدم وجود كشوف لجميع المبحوثات .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من أبرزها ما يلي :

- المرأة الإماراتية مازالت بعيدة عن المشاركة في القرارات الأساسية والمهمة بالنسبة لأسرتها وأبنائها .
- مازال الزوج هو صاحب القرار الأول في تعليم الأبناء في الخارج .
- للمرأة العاملة قدرة على تحديد نوعية تعليم الأبناء أكثر من المرأة غير العاملة .
- المرأة المتعلمة أكثر قدرة على حل مشكلات أبنائها من المرأة الأمية .
- اختيار أثاث المنزل يكون عادة برغبة الزوجين معاً .
- في حالة خروج المرأة لزيارة الأهل والأقارب يجب أن تستأذن زوجها .

وتُعدّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة في طرح قضية المرأة وربطها بالإطار الاجتماعي والثقافي، والتركيز بوجود علاقة بنائية بين وضع المرأة والمجتمع ككل . وقد ركزت الباحثة في الإطار النظري على هذه العلاقة البنائية، وإذ رُبِطت الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية بطريقة سلسة ومنظمة، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسة أنها في تناولها لوضع المرأة السعودية لم تكن موضوعية في حكمها ونظرتها لها، وناقضت بذلك نفسها فيما طرحته في الإطار النظري .

(٧) دراسة مها عبد الله العيدان، بعنوان : " التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي " عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م :

عالجت هذه الدراسة موضوع التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي قبل ظهور النفط وبعده ؛ لما يمثله من أهمية سواء من الناحية العملية العامة أم الخاصة . وقد تصدت الباحثة لدراسة التغير الاجتماعي وتأثيره على أدوار المرأة، وعوامله في المجتمعات النامية، وفي هذا الإطار رأت الباحثة البترول عاملاً من عوامل التغير الاجتماعي، بوصفه من المواد غير القابلة للتعويض، ولذلك تظهر أهمية الموضوع في محاولة تحديد مدى الاستفادة من العائد الاقتصادي في مدة استمرار تدفقه، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم البترول حالياً والحجم الاحتياطي للمملكة العربية السعودية بالنسبة للعالم، ونصيب البترول في الثروة الوطنية للبلد، ومدى تأثيره على التغير الاجتماعي عامة، ومكانة المرأة السعودية ودورها خاصة، بحيث يمكن الإسهام في ترشيد خطط التنمية ومشروعاتها . كذلك هدفت الدراسة إلى معرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتغير الاجتماعي على المرأة السعودية، ولقياس مشاركة المرأة في المجتمع لا بد من معرفة مدى إسهامها في مجال الأسرة والتعليم والعمل والنشاط الثقافي والاجتماعي ؛ لأن هذه المجالات هي التي تعكس ثقافة المجتمع ومدى مشاركة المرأة فيه .

وقد تبنت الباحثة المنهج التاريخي مدخلاً للدراسة ؛ لأن الدراسة هدفت إلى معرفة التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي قبل عام ١٩٣٨م، قبل ظهور النفط، وبعد هذه الحقبة ؛ للوقوف على مدى تطور الظاهرة موضوع الدراسة . كذلك استعانت الباحثة بالمنهج المقارن، وذلك لمعرفة الفرق بين دور المرأة السعودية قبل ظهور النفط وبعده، إضافة إلى المسح الاجتماعي ؛ للكشف عن الدور الذي تقوم به المرأة السعودية وقت الدراسة . وقد اختيرَت العينة بطريقة عشوائية من خلال مجموعة من الأسر بلغت (٢٠٠) أسرة من أسر طالبات الجامعة، كما اختيرت عينة من عضوات هيئة التدريس والهيئة الإدارية والمستخدمات بمركز الدراسات

بطريقة عشوائية، وقد بلغت (٤٨) مفردة درستها الباحثة دراسة تفصيلية. وقد قسمت عينة البحث إلى ثلاثة أجيال على أساس المراحل التاريخية التي مرّ بها اكتشاف البترول، وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الجيل الأول في الجدات اللاتي لا يقلّ عمرهن عن (٦٠) عاماً، فجيل الأمهات، اللائي سنهن (٣٥) عاماً فأكثر، وجيل الشابات وقت إجراء الدراسة من سن ١٨ – ٢٥ عاماً. وكانت صحيفة الاستبانة والمقابلة الأداتين الرئيستين للباحثة في جمع البيانات .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي :

- إن دور المرأة أصبح وبارزاً، وله أهمية في اختيار الزوج واتخاذ القرارات الأسرية .

- إن للمرأة دوراً مهماً في ميزانية الأسرة من خلال الإنفاق وإدارة المنزل .

- ظهور أدوار جديدة للمرأة السعودية يواكب تغيرها الاجتماعي، وذلك من خلال اختيار نوع التعليم والعمل ومجاله .

- إن هناك تغيراً في نظرة المرأة لنفسها، حيث أصبحت تدرك أهمية دورها في المجتمع، وذلك من خلال مشاركتها في الأعمال التطوعية والمناسبات الثقافية .

وفي محاولة تقويم هذه الدراسة اتضح أنها من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث إن موضوعها يتناول دور المرأة السعودية قبل ظهور النفط وبعده، وتناقش هذه الدراسة أيضاً تأثير التغير الاجتماعي على مكانة المرأة وأدوارها، وارتباطها بذلك فقد تناولت الباحثة قضايا مهمة، واستطاعت أن تغطي معظم جوانب التغير الذي طرأ على مختلف قطاعات المجتمع . كما أنها اختارت مناهج مناسبة للدراسة، تمثلت في المنهج التاريخي، والمقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، ودراسة الحالة .

وفي إطار ذلك نستطيع التأكيد على أن هذه الدراسة تُعدّ ذات فائدة مهمة للدراسة الحالية، حيث إنها كشفت عن كثير من القضايا التي ستتعرض لها

الدراسة الحالية، إلى جانب الاستفادة من التحليلات النظرية التي قدمتها الباحثة في دراستها.

(جـ) الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجتمع عموماً :

من الملاحظ أن دخول المرأة ميدان العمل أدى إلى تغيرات عميقة من حيث العلاقات الأسرية القائمة، سواء علاقة الزوج والزوجة، أو الأم والأبناء، أو الأب والأبناء، وذلك نتج عن تغير مكانة المرأة وإضافة دور جديد لأدوارها السابقة، وامتدت مشاركتها بوصفها عضواً منتجاً منتج إلى خارج إطار الأسرة، دور المرأة العاملة، وسوف نستعرض بعض الدراسات التي تطرقت للمرأة ومشاركتها في الإطار الأسري أو المجتمع عموماً .

(٨) دراسة سعود التركي، بعنوان : " اتخاذ القرار في الأسرة السعودية : دراسة ميدانية على الأسرة في مدينة الرياض " عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م :

دار موضوع هذه الدراسة حول إبراز عملية اتخاذ القرار في الإطار الأسري، أو الأساس الذي بني عليه القرار، وكذلك وظيفة تلك القرارات، إذ إنه نتيجة للتغير الاجتماعي الذي أثر على الحياة الاجتماعية، وطبعها بالطابع الحديث المعاصر، وحوّل عملية اتخاذ القرار في الأسرة إلى عملية معقدة متعددة الأبعاد، إذ لم يعد يتحكم في هذه العملية الطابع التقليدي الذي كان يحدد الدور الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة على أساس النوع .

وعلى هذا الأساس عُدَّت عملية اتخاذ القرار الأسري ظاهرة اجتماعية ذات طابع إشكالي، ومن هنا جاءت فكرة موضوع هذه الدراسة، ونظراً لعدم وجود دراسات ميدانية سابقة عن هذا الموضوع في المجتمع السعودي، لتستفيد الباحثة من فروضها ونتائجها، فقد رأت أن يكون الإطار التصوري لهذه الدراسة ذا طابع استرشادي .

فيما يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة، فقد اعتمدت الباحثة مدخل التكامل

المنهجي، بدءاً من عمل الإطار التصوري لدراسة اتخاذ القرار في الأسرة السعودية، مستعرضة بعض الأطر التصورية لبعض النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، بما فيها التصور الإسلامي لعملية اتخاذ القرار في نطاق الأسرة . حيث قامت الباحثة بتحويل العناصر التصورية إلى مؤشرات واقعية في صورة أسئلة وردت في الاستبانة، وقد حددت الباحثة أربعة مجالات أسرية لدراستها، هي: المجال الاقتصادي، والتنشئة الاجتماعية، والتعليم، والترويح وقضاء وقت الفراغ .

وقد شملت العينة أرباب الأسر الذين لديهم القدرة على القراءة والكتابة، ولا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، ومتزوجون . وقد وضعت الباحثة أساساً لاختيار العينة بعد محاولات عديدة كان من بينها وضع أساس يستند إلى أسلوب المعاينة الحصصية، وذلك كأفضل بديل لعدم توافر ما يلزم للحصول على عينة عشوائية، وقد وزِّعت الحصص على وأُعدّت أساس متغيرين هما: عمر رب الأسرة، وحالته التعليمية، وبلغ حجم العينة (٤١٩) أسرة .

ونعرض فيما يلي لأبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

- إن الزوج هو المصدر الأول لقرارات تصريف الشؤون المالية للأسرة .
- إن الزوج هو المصدر الأول للقرارات المتعلقة بتربية الأبناء .
- إن الزوج هو المصدر الأول في التوجيه الدراسي من حيث تحديد نوع المدارس للأبناء .
- إن الأسرة مجتمعة هي المسؤولة عن قرارات تعليم الأبناء ومتابعتهم .
- إن الأولاد هم المسؤولون عن قرارات اختيار تخصصاتهم العلمية .
- إن الأسرة مجتمعة هي المسؤولة عن اتخاذ قرارات تحديد مكان قضاء وقت الفراغ للأسرة.
- إن الأولاد هم المسؤولون عن اتخاذ قرارات قضاء وقت فراغهم .

وفي محاولة لتقويم الدراسة اتضح لنا الملاحظات الآتية:

- تميزت الإجراءات المنهجية في هذه الدراسة، واتسم عرض الباحث لمفهوم اتخاذ القرار، وللإطار النظري بالوضوح والدقة . ويُعدّ الجانب النظري في هذه الدراسة إثراءً للمعرفة السيكولوجية والاجتماعية عن عملية اتخاذ القرار، وما يتولد عنه من تفاعلات تؤثر في علاقة الأفراد بعضهم ببعض .

- يُعدّ اختيار هذا الموضوع للدراسة بادرة ومحاولة جادة من قبل الباحث، لكون هذه الدراسة رائدة في هذا المجال ؛ لذا فهي تعدّ مرجعاً مهماً للدراسات التي أعقبتها في المجال نفسه .

- استفدنا من هذه الدراسة، خاصة في الجزء النظري منها، كما استفدنا من النتائج؛ لصياغة بعض فروض الدراسة الحالية .

(٩) دراسة هدى الصديقي، بعنوان : " دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية " عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث أشارت الباحثة إلى أنه في هذه المرحلة المهمة من مراحل التنمية الشاملة التي يمر بها المجتمع السعودي ظهرت اتجاهات حديثة في الأسرة نتيجة لزيادة اتصالها بالعالم الخارجي مع شعوب دول العالم الأخرى، ولزيادة الدخل القومي والفردي، مما أثر على مستويات المعيشة، وعلى مكانة المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، وهي ظاهرة تستحق الدراسة، وذلك بقصد التعرف على دورها في المراحل المختلفة لاتخاذ القرارات الأسرية . وقد اقتصرت الدراسة على مجالين من المجالات الأسرية، هما: المجال الصحي والمجال التربوي، ووقع اختيار الباحثة على مجال تنظيم الأسرة ومجال استكمال تعليم البنات .

من الناحية المنهجية، فإن الدراسة ذات طبيعة وصفية تحليلية، استخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وقد كانت عينة الدراسة مكونة من (٣٣٠) أسرة وزعت على أساس الأحياء (٦٠) أسرة من حي العليا، و(٩٠) أسرة من حي المربع و(١٨٠) أسرة من حي منفوحة، واستخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات شملت استمارة تضمنت (٣٦) سؤالاً، بالإضافة للمقابلة الشخصية مع ربات الأسر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة من أبرزها ما يلي :

- إن هناك علاقة بين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ القرار فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، واستكمال تعليم البنات، وبين متغيرات تعليم الزوجة وتعليم الزوج، النشأة الأولى لكليهما، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات، بعكس الزوج، إذ كان هناك علاقة ارتباطية موجبة.

- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متوسط دخل الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ هذه القرارات مع متغيري دخل الأسرة وسعة السكن .

- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تعرض المرأة لفاعلية المتغيرات الاتصالية وبين مشاركتها في جميع مراحل اتخاذ قراري تنظيم الأسرة وتعليم البنات .

- وجود علاقة بين الاتجاه نحو السيطرة وبين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ القرارين.

- عدم وجود علاقة بين الاتجاه نحو القيم الانفتاحية ومشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ القرارين .

- **وفي محاولة تقويمنا لهذه الدراسة اتضحت الملاحظات الآتية :**

- تُعدّ هذه الدراسة ذات فائدة للدراسة الحالية، حيث إنها كشفت عن

كثير من القضايا الخاصة بالمرأة ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية، إلى جانب الاستفادة من بعض التحليلات النظرية التي عرضتها الباحثة .

- مما يؤخذ على هذه الدراسة اقتصارها على دراسة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بالنسبة لمجال تنظيم الأسرة، ومجال استكمال تعليم البنات فقط .

(١٠) دراسة جونسون IDAm . Johnson، بعنوان : " العوامل الاقتصادية والوضعية والنفسية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات لدى النساء اللواتي يتعرضن للاضطهاد وسوء المعاملة " عام ١٩٩٢م :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على الزوجة، كالتعرض للاضطهاد وسوء المعاملة من قبل الزوج، لاتخاذ قرار العودة لمنزل الزوجية، وتوصلت الباحثة إلى أن الزوجة ترجع إلى منزل الزوجية في ظروف وحالات معينة، مثل حالة ارتفاع الدخل السنوي للأسرة، في حالة كون الزوجة غير عاملة، في حالة كونها ضحية لاضطهاد وسوء معاملة حادة، وفي حالة وجود تصورات سلبية حول نفسها، وتأسيساً على ما سبق خلصت الباحثة إلى أن اتخاذ الزوجة للقرار في مثل هذا الوضع يتفاوت ومستوى إدراكها للمكاسب التي ستتحقق والتكاليف التي ستتحملها .

تعد هذه الدراسة وصفية استكشافية، استخدمت فيها الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، حيث شملت العينة نحو (٤٢٦) زوجة، وقد استعانت الباحثة ببعض الأدوات لجمع البيانات، هي الاستبانة، والمقابلة . وتم تعبئة جداول المقابلات بشكل كامل لنحو (٤١٢) زوجة أي بنسبة (٩٧ ٪)، وحللت البيانات باستخدام اختبار كا٢، والجداول البسيطة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي من أبرزها ما يلي :

- تشكل هذه النتائج خطوة أولية نحو فهم العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى الزوجات اللواتي لجأن للحماية من الاعتداء عليهن .

- إن الزوجات اللواتي يَعُدْنَ لعلاقة الاضطهاد يختلفن عن اللواتي لا يرجعن لهذه العلاقة، وذلك بناء على المتغيرات السابق ذكرها .

ومن أهم ما أوصت به الباحثة ما يلي :

- ضرورة تطوير وتنفيذ برامج عملية تعالج مباشرة الوضع الحرج الذي تجد الزوجة نفسها واقعة فيه، عندما تبدأ محاولة التخلص من علاقة الاضطهاد وسوء المعاملة .

- ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث؛ لمعرفة معدل عدد الزوجات المضطهدات اللواتي يعدن لعلاقة الاضطهاد، هل بقي ثابتاً أم تغيَّر مع الوقت، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار على المدى البعيد لدى هؤلاء الزوجات .

- وفي محاولة تقويمنا لهذه الدراسة اتضحت الملاحظات الآتية :

- إن الإجراءات المنهجية والإطار النظري عُرِضا بطريقة علمية مبسطة، وقد استفادت الباحثة من ذلك في دراستها الحالية بعد الاطلاع على هذه الدراسة .

- إن عنوان الدراسة محدد ومناسب لمضمونها، إذ يُعدّ من إيجابيات الدراسة.

- إن الربط بين العرض النظري والدراسة الميدانية تم بشكل جيد، وقد استفادت الباحثة من الإطار النظري في تفسيرها للنتائج وتحليلها للبيانات .

(١١) دراسة قيس النوري، بعنوان : " مشاركة المرأة العراقية الريفية في صناعة القرار واتخاذ القرار الداخلي " عام ١٩٨٩م :

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتحليل ازدياد تأثير ومشاركة المرأة العراقية الريفية في شتى المجالات المتصلة باتخاذ القرار، حيث حاول الباحث أن يتعرف على بعض الاتجاهات الاجتماعية الثقافية الرئيسة التي تؤدي إلى توسعة اهتمامات

المرأة العراقية الريفية في مجال اتخاذ القرار، كالتعليم والعمل، كذلك سلط الباحث الضوء على إستراتيجية اتخاذ القرار في مجال موازين القيادة والتحولات الهيكلية الأسرية على تغيير الأدوار النسائية .

وتُعدّ هذه الدراسة استكشافية، استخدم الباحث فيها منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واعتمد على الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، والتي تطوع للقيام بها نساء من الاتحاد الفيدرالي العام للمرأة العراقية، حيث تمت مقابلة نحو (٧٦٨) امرأة قروية سئلن شفاهة أسئلة الاستبانة . وغطّت المقابلات قرى متعددة موزعة توزيعاً متوازناً في مختلف أقاليم العراق، وكانت الأسئلة بسيطة ومباشرة، هدفت إلى الكشف عن رغبة المرأة العراقية في مشاركة الرجل تحمل مسؤولية اتخاذ القرار .

وقد أبرزت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة التي تتمثل في :

- إن العوامل التي أدت إلى تغييرات زادت من مشاركة المرأة العراقية الريفية في اتخاذ القرار، تمثلت في انكماش الروابط القبلية، وتنوع الأدوار النسائية الاجتماعية أو الاقتصادية، واضمحلال الأمية، ومن ثم ازدياد الوعي النسائي بضرورة المشاركة في اتخاذ القرار .

- أدت التحولات في الأسرة العراقية الريفية إلى تأثر القواعد التقليدية لتقسيم العمل بين الجنسين، ومن ثم إلى تغيير الأدوار .

- نتيجة لوعي الزوجة بضرورة المشاركة في اتخاذ القرار تم احتواء الخلافات الزوجية مما زاد من تقارب الزوجين وتفاهمهما .

- مازال الآباء هم أصحاب القرار في زواج بناتهم .

- حصلت المرأة العراقية الريفية على امتيازات جديدة، كفرص التعليم، الاختيارات الوظيفية، الاختيار الحر للزوج .

- مازال أمام الأسرة العراقية الريفية طريق طويل لاستيعاب أساليب التحضر الفكرية والسلوكية .

وفي محاولة تقويمنا لهذه الدراسة برزت مجموعة من الملاحظات، هي :

- يمكن القول: إن هذه الدراسة تُعدّ من الدراسات المهمة في موضوع اتخاذ القرار بالنسبة للمرأة، خصوصاً أن الباحث ركز في دراسته على المرأة الريفية، والساحة البحثية تفتقر إلى هذا النوع من الدراسة .

- تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية، حيث إنها هدفت إلى التعرف على مدى مشاركة المرأة العراقية الريفية في اتخاذ القرار المحلي، والعوامل التي ساعدت على زيادة هذه المشاركة ؛ لذا فإن الدراسة خلت من الفرضيات .

- حبذا لو استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى منهج المسح الاجتماعي؛ وذلك لدراسة بعض الحالات دراسة متعمقة من خلال هذا المنهج، ولو تمّ ذلك لكانت النتائج أكثر عمقاً .

- تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات المسحية كبيرة الحجم ؛ لذلك يمكن تعميم نتائجها على المرأة العراقية الريفية بشكل عام .

- ومن هنا، فقد استفدنا من الاطلاع والرجوع إلى هذه الدراسة، حيث إن أسلوب الطرح والتحليل فيها اتسم بالعلمية والموضوعية .

ثالثاً : تحليل نقدي للدراسات السابقة :

استناداً إلى استعراضنا لمجموعة الدراسات السابقة التي تدور حول المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار الأسري، سواء في بعض أو معظم مجالات القرارات الأسرية، أو مشاركتها على مستوى المجتمع ككل أمكن أن نخرج ببعض الملاحظات،

سواء على المستوى النظري، أو على المستوى التطبيقي، ويمكن عرض هذه الملاحظات فيما يأتي:

على الرغم من وجود العديد من النظريات العلمية المفسرة لأوضاع المرأة، ولكن أغلبية هذه الدراسات تناولت المرأة بعيداً عن قضايا هذه النظريات الاجتماعية ومسلماتها، إضافة إلى أن بعض هذه الدراسات اعتمدت على إطار نظري محدد، ولم تلتزم بهذا الإطار عند تحليل النتائج، وبذلك يتضح الانفصال بين العرض النظري والتطبيقي، على الرغم من وجوب الربط بينهما بوصفه ضرورة يقتضيها البحث العلمي .

وبناءً على ما سبق، فقد نظرت أغلبية هذه الدراسات للمرأة، وكأنها معزولة عن المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، ولذلك اقتصرت دراستها في حدود مجتمع الدراسة فقط، ولم تربط وضع المرأة بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تعيش فيه، وأغفلت أن المرأة جزء من بنية المجتمع الذي تنتمي إليه، ومن ثم فإن أي تغيير في هذا المجتمع لا بد وأن يلحقه تغيير في وضع المرأة وحياتها، سواء كان تغييراً إيجابياً أو سلبياً .

والملاحظ في الدراسات السابقة أنها دراسات سوسيولوجية، اعتمد معظمها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، ربما لأنه الأكثر كفاءة للوصول إلى مجموعة من التعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة . وبعض هذه الدراسات اعتمد على دراسة الحالة أو التحليل الإحصائي، وبعضها استخدم عدداً من المناهج وكان المنهج، السائد هو المنهج الوصفي " المسحي "، وعلى الرغم من أنها تدرس المرأة بوصفها العينة الرئيسة للدراسة ولكن قلة من هذه الدراسات طبقت منهج دراسة الحالة؛ بهدف الدراسة المتعمقة، ولتكون رؤية واضحة بواسطة الاستفسار، والتعمق في بعض الجوانب التي تتطلبها الدراسة . أما بالنسبة للإجراءات المنهجية في بعض الدراسات السابقة، فالملاحظ أنها كانت موضحة بشكل كافٍ، كما أن

الفروض في بعضها بدهية، ولا تحتاج إلى دراسة لإثباتها أو نفيها؛ لأنها حقيقة مثبتة. أما فيما يتعلق بالعينة فأغلبها اعتمد على اختيار العينة العشوائية، سواء الطبقية أو البسيطة؛ وذلك تجنباً للتحيز، وقد تراوح حجم العينات بين صغيرة الحجم أو المتوسطة، مع ملاحظة أن بعض هذه الدراسات كان يشير إلى حجمها فقط دون ذكر أي تفاصيل أخرى، كطريقة ومبررات اختيارها، ووحدة التحليل الأساسية في الدراسة .

كما نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة درست المرأة، وكان التعليم والعمل والتطورات السريعة التي مرت بها المجتمعات المدروسة هي العناصر الأساسية التي ركزت عليها الدراسات في تناولها للتغير الذي طرأ على المرأة وأدوارها وشخصيتها، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل، ومدى مشاركتها في اتخاذ القرارات . وسوف تركز الدراسة الحالية على المرأة العاملة، ومدى تأثير العمل على توسيع المساحة المتاحة لها في اتخاذ القرارات والمشاركة فيها، حيث ستدرس تغير علاقة المرأة بأسرتها من خلال إسهامها في دخل الأسرة، وحجم هذا الإسهام ومجالاته، بالإضافة إلى تأثير الأبعاد الأخرى، كالتعليم والتطورات المجتمعية بشكل عام .

وتمثلت أدوات جمع البيانات في الدراسات السابقة في الاستبانة، والمقابلة، والاستبانة بالهاتف، والمسجل الصوتي، وعموماً كانت الاستبانة والمقابلة أكثر الأدوات شيوعاً لجمع البيانات .

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه من ملاحظات على الدراسات السابقة، ولكنها احتوت على بعض القضايا والاستنتاجات التي أفادت الدراسة الحالية، ولفتت الانتباه إلى بعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وخاصة التحليلات النظرية التي طرحتها بعض هذه الدراسات، وكانت عوناً في تكوين إطار تصوري عام لموضوع الدراسة الحالية.

رابعاً : الخلاصة :

في هذا الفصل تم عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والتي أمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول الذي اشتمل على الدراسات المتعلقة بتأثير متغيرات التعليم والعمل على المشاركة بالنسبة للمرأة، أما الاتجاه الثاني فاشتمل على الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في القرارات الأسرية، بينما الاتجاه الثالث اشتمل على الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجتمع عموماً . وقد انطلقت هذه الدراسات من رؤى مختلفة في دراستها للمرأة، ولكن محور تركيزها كان على التغير في أدوار المرأة وشخصيتها من خلال عدة متغيرات كالتعليم والعمل، ومن خلال دراسة الأسرة والعلاقات الأسرية بشكل عام .

وقد كشفت الدراسات السابقة عن نتائج أفادت الدراسة الحالية، وهي :

١- إن التغيرات السريعة التي مرت بها المجتمعات الخليجية ومنها السعودي، أثرت على وضع المرأة وشخصيتها إيجابيا خصوصاً في مجال التعليم والعمل .

٢- إن الزوجات العاملات أكثر مشاركة من الزوجات غير العاملات في اتخاذ القرارات الأسرية .

٣- إن المرأة مازالت بعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية والمهمة بالنسبة لأسرتها وأبنائها .

٤- إن الزوجة المتعلمة أكثر تفاعلاً مع زوجها، وأقدر على حل مشكلات أبنائها.

٥- إن هناك علاقة سلبية بين عمل المرأة والمشاركة في اتخاذ القرار في إطار الجامعة .

٦- إن الاختلاف من حيث الذكورة والأنوثة، أدى دوراً كبيراً في المساحة المتاحة لكل منهما للمشاركة في اتخاذ القرارات في إطار الجامعة .

٧- إن عملية اتخاذ القرار المهني بالنسبة للفرد ذكراً كان أم أنثى عملية مستمرة تبدأ من مراحل العمر المبكرة، وقد لا تنتهي عند التخصص في الجامعة .

٨- وجود علاقة طردية بين دور الزوجات في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، وبين المستوى التعليمي للأزواج، وأعمار الزوجات، ودخلهن، وطبيعة مصادر دخلهن .

٩- وجود علاقة بين تعرض المرأة لفاعلية المتغيرات الاتصالية، وبين مشاركتها في جميع مراحل اتخاذ القرارات الأسرية .

١٠- إن هناك علاقة بين الاتجاه نحو السيطرة، وبين مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات .

وقد حاولنا الاهتمام بكل الجوانب الإيجابية في هذه الدراسات، والتركيز في الدراسة الحالية على الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة .